

تقييم درجة الشمول المالي المدفوع بابتكارات الموجة الأولى للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2021-2011)

Assessment of the degree of financial inclusion driven by the first wave of financial technology innovations in the Algerian banking sector during the period (2011-2021)

وفاء حمدوش

بوزانة أيمن¹

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والتفويض الاقتصادي

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والتفويض الاقتصادي

جامعة باجي مختار ، عنابة - الجزائر

جامعة باجي مختار ، عنابة - الجزائر

Wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

aimen.bouzana@univ-annaba.org

تاريخ النشر: 2023/11/11

تاريخ القبول: 2023/06/20

تاريخ الاستلام: 2023/03/17

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة الشمول المالي المدفوع بالموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2021-2011)، ولإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بالتركيز على تقييم مستوى المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري، مع تحديد الآفاق المستقبلية لتبني نظام بيئي للتكنولوجيا المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ دور القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع محدود جداً إذ لا تغطي عمليات الوساطة المصرفية المقدمة احتياجات الأفراد والمؤسسات، وتقتصر فقط على فئات محددة - الذكور، العاملين، كبار السن، ذوي المستوى التعليمي الثانوي فأكثر، وذوي الدخل المرتفع-، وهذا ما أدى إلى اتساع فجوة الشمول المالي بين عنصرَي الفئة الواحد، في ظل غياب الثقافة المصرفية الرقمية في المجتمع الجزائري التي تظهر في ضعف الإقبال على استخدام البطاقات المصرفية والصراف الآلية وأجهزة طرفيات البيع والدفع عبر الهاتف المحمول والانترنت، وهذا يعود إلى نقص الحملات الترويجية المخصصة للدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، تكنولوجيا مالية، قطاع مصرفي، نظام بيئي، استبعاد مالي.

Abstract:

This study aimed to assess the degree of financial inclusion driven by the first wave of fintech innovations in the Algerian banking sector during the period 2011-2021. In response to the problem, we relied on the analytical descriptive approach. The study concluded that the role of the banking sector in promoting financial inclusion of all segments of society is very limited as bank brokerages provided do not cover the needs of individuals and institutions and limited only to specific groups, which has widened the financial inclusion gap between the two components of the same category. In the absence of a digital banking culture in Algerian society, which is reflected in the low demand for banking cards, ATMs and mobile and Internet vendors.

Key words: Financial Inclusion, Fintech, Banking sector, Ecosystem, Financial Exclusion.

مقدمة:

يشهد العالم ثورة غير مسبوقة في المعاملات المالية والمصرفية تزامناً مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة التي تقدم خدمات مالية ومصرفية مبتكرة في قطاعات مصرفية أساسية، هذا ما أدى إلى إحداث ثورة في الأنظمة المالية على المستويين العالمي والعربي، لمواكبة أبرز التغيرات المستجدة لتقدم حزمة متنوعة من الخدمات المالية بأقل تكلفة وأسرع وقت، الأمر الذي أدى إلى زيادة نطاق وصول الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد والمشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وعلى الرغم من ذلك تبقى مستويات الشمول المالي محتشمة لدى العديد من الدول خاصة التامة منها، الأمر الذي جعل من حتمية تعزيز درجة الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع من خلال ابتكارات التكنولوجيا المالية أمراً ضرورياً لاحتواء المستبعدين مالياً، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق التكيف مع هذه التغيرات بإعادة تشكيل أعمال البنوك التقليدية؛ أي التوجه نحو خدمات مالية ومصرفية رقمية تعزيزاً للشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية.

إشكالية الدراسة:

في ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق الشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية، يعمل القطاع المصرفي الجزائري على مواكبة هذه التطورات المستجدة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع وتسهيل إمكانية وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية والمصرفية، وعلى الرغم من ذلك تعتمد الجزائر في بيئتها المصرفية الخاصة على الموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تتوقف على أدوات ووسائل الصيرفة الالكترونية المعروفة بـ 0.1 Fintech، إذ تشير تقارير البنك الدولي إلى أن نسبة البالغين من السكان (أكثر من 15 سنة) ممن يمتلكون حساباً في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر قدر بـ (44 %) فقط من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية عبر حساباتهم، أما الباقيون (56 %) فهم غير مشمولين مالياً أي محرومين مالياً من المعاملات المالية والمصرفية سنة 2021. جاءت هذه الدراسة لمعالجة التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يساهم القطاع المصرفي بمختلف مكوناته بتعزيز درجة الشّمول المالي المدفوع بالموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية للفترة (2011-2021)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم درجة الشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية في موجتها الأولى في القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2011-2021)، وذلك عن طريق الوقوف على أهم المقاربات المفاهيمية للشّمول المالي الرقمي، وتقييم أهم مؤشرات الرئيسية والمحددة في عدد الحسابات المالية والمصرفية المفتوحة، وعدد الفروع البنكية ووكالات البريدية وتمركزها جغرافياً، والعدد الفعلي للمدخرين، والمقترضين بالنسبة لكافة فئات المجتمع الجزائري، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الاعتماد على أدوات ووسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، وذلك بعرض أهم المؤشرات الرئيسية للشّمول المالي الرقمي مع اقتراح نظام بيئي لتبني ابتكارات التكنولوجيا المالية في الجزائر وتعزيز نطاق الشمول المالي.

فرضية الدراسة:

تنطلق دراستنا من فرضية رئيسية تنص على أن الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات الرئيسية لدى مختلف فئات المجتمع يسجل مستويات محتشمة بالنسبة للمؤشرات الرئيسية ومؤشرات الشمول المالي الرقمية المدفوع بالموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية وأن التجربة الجزائرية لازالت فتية من ناحية التجربة على الرغم من قدمها، إذ تقتصر ابتكارات التكنولوجيا المالية المعتمدة في الجزائر على ما أحقته الصيرفة الالكترونية فقط.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة والخاصة بالتقارير السنوية لبنك الجزائر وقاعدة بيانات الشمول المالي في الجزائر، إضافة إلى إحصائيات مؤسسة ساتيم والنقد الآلي وريد الجزائر خلال الفترة (2011-2021)، والاعتماد أيضا على قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي حسب مؤشرات Global Findex للفترة (2011-2014-2017-2021).

تقسيم الدراسة:

- ❖ **المحور الأول:** الانتقال الآني للشمول المالي من التنظير إلى التطبيق الرقمي؛
- ❖ **المحور الثاني:** الشمول المالي في الجزائر وفقاً للمؤشرات الرئيسية؛
- ❖ **المحور الثالث:** واقع الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المدفوعة بخدمات التكنولوجيا المالية Fintech1 في الجزائر؛

المحور الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز الشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية

المحور الأول: الانتقال الآني للشمول المالي من التنظير إلى التطبيق الرقمي:

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أصبح التوجه نحو تحقيق الشمول المالي محل اهتمام العديد من البنوك المركزية والهيئات والمنظمات الدولية، والتي أكدت من خلال تزايد اهتمامها بهذا التوجه على ضرورة بناء إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع، ومع ظهور جائحة كورونا أصبح تحقيق هذا التوجه أمراً مستعجلاً لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة على البيئة المالية والمصرفية، وهو ما جعل عملية الانتقال الآني للشمول المالي من التنظير إلى التطبيق ضرورة حتمية. في هذا المحور سوف نتعرف على أهم المقاربات المفاهيمية للشمول المالي الرقمي.

أولاً: المقاربة المفاهيمية للشمول المالي الرقمي:

على الرغم من تعدد المقاربات المفاهيمية للشمول المالي الرقمي إلا أنها تتركز في مجملها على نقاط أساسية يمكن تحديدها في هذا العنصر من خلال عرض أهم المقاربات المفاهيمية وفق بعض الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية، مع إبراز مبادئه الأساسية.

1- المقاربة المفاهيمية للشمول المالي الرقمي وفق الدراسات ذات الصلة:

يُعرف الشمول المالي الرقمي على أنه: العملية التي يتم من خلالها استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها عبر قنوات توزيع رقمية، من بين أهم هذه الخدمات المالية الرقمية: النقود الافتراضية، بطاقات الدفع، الحسابات الإلكترونية، المدفوعات الإلكترونية، التأمين والإقراض الرقمي، بالإضافة إلى مجموعة من تطبيقات التكنولوجيا المالية عبر الهاتف المحمول التي تهدف للوصول إلى الأشخاص المستبعدين لإعادة إدماجهم في القطاع المصرفي الرسمي. (1)

كما عُرف الشمول المالي الرقمي بأنه: "العملية التي تبدأ بإفتراض أن السكان المستبعدون لديهم نوع من الحسابات المصرفية الرسمية، ويحتاجون إلى وصول رقمي لتمكينهم من إجراء المعاملات المالية الأساسية الرقمية، وذلك عن طريق تعزيز مبدأ الثقافة المالية للجميع لفهم وإقناع السكان المستبعدين بالفوائد المرجوة من الشمول المالي الرقمي، وعلى أن يكون برنامج الشمول المالي الرقمي فعالاً ومناسباً لتلبية احتياجاتهم، لتقديم الخدمات المالية وغير المالية بطريقة مسؤولة وبأسعار معقولة للعملاء. (2)

2- المقاربة المفاهيمية للشمول المالي الرقمي وفق المنظمات والهيئات الدولية:

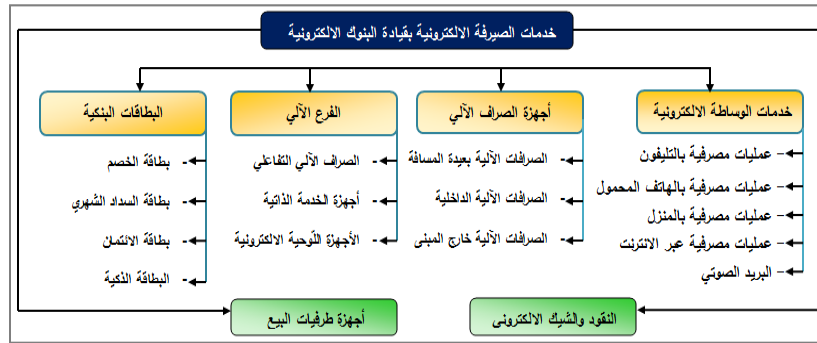
أشار البنك الدولي سنة 2020، إلى أن الشمول المالي الرقمي: "يشمل نشر الأدوات الرقمية الموفرة للتكلفة للوصول إلى الفئات السكانية

المستبعدة ماليًا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية الرقمية المناسبة لاحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بأقل تكلفة للعملاء." (3) ويعرّف أيضا الشمول المالي الرقمي من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) على أنه: "يشمل تحقيق الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان الذين يعانون من نقص استخدام الخدمات المالية والمصرفية التقليدية رغم امتلاكهم لحسابات مصرفية رسمية." (4)

وفي تقرير لمنظمة الشراكة العالمية للشمول المالي تم ذكر الأهمية الرقمية في المعاملات المالية والمصرفية وحدد سياق تحقيق الشمول المالي الرقمي في عمليات توفير الخدمات المالية الرقمية كحل من حلول الوصول الشامل إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليًا من المعاملات المالية والمصرفية الرسمية، من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات من أجل المواصلة في عملية تعزيز الشمول المالي." (5)

من بين أهم الخدمات المالية الرقمية المعززة للشمول المالي المدفوع بخدمات الصيرفة الالكترونية (Fintech 0.1) الموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية، ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك Fintech 0.1



المصادر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: ١١

علي عبودي نعمة الجبوري، (2018): التسويق المصرفي إدارة استراتيجيات خطط، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان الأردن، ص 138.

إن هذه الخدمات الرقمية الموضحة في الشكل أعلاه، تُعد من بين أهم ابتكارات الموجة الأولى للتكنولوجيا المالية التي تتناسب إلى حد بعيد مع البيئة المصرفية الجزائرية الخاصة، والتي يكون الهدف من اعتمادها هو النهوض بالقطاع المصرفي في ظل التطورات الزاهنة المرتبطة بتغير فلسفة العمل المصرفي والتوجه نحو تعزيز درجة الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع.

المحور الثاني: الشمول المالي في الجزائر وفقًا للمؤشرات الرئيسية

في هذا المحور سيتم التركيز على تقييم درجة الشمول المالي في الجزائر وفقًا للمؤشرات الرئيسية، والتي تتضمن في فحواها أبرز سبل تحقيق الملاء المكانية والزمنية للعملاء في البيئة المصرفية الجزائرية لتعزيز المعاملات المالية والمصرفية الرئيسية (فتح حساب، الادخار، والإقراض).

أولاً: مؤشر الفروع البنكية والوكالات البريدية:

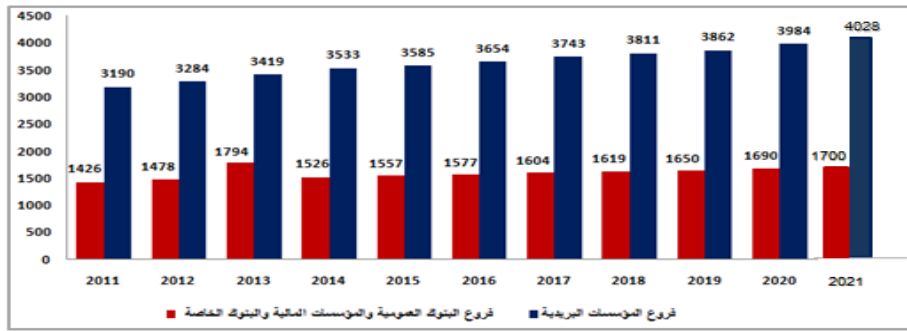
يتوقف هذا المؤشر على مستوى انتشار الفروع البنكية والبريدية في الجزائر التي تقدم الخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، والتي تُعد بدورها صلة الارتباط القوية بين البنوك وعملائها أو بين الوكالات البريدية وزبائنها، على هذا الأساس سوف يتم تقييم انتشار الفروع

البنكية وعدد الوكالات البريدية المتواجدة في الجزائر، كما سيتم التركيز على تركز الفروع البنكية العمومية جغرافياً (شرق-غرب-شمال-جنوب) على كامل التراب الوطني (المناطق الريفية والمناطق الحضرية).

1- عدد الفروع البنكية مقارنة بفروع المؤسسات البريدية:

يتكون القطاع المصرفي الجزائري، والذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث مؤسسات رئيسية هي: البنوك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى المكاتب التمثيلية، إذ بلغ مجموع البنوك المعتمدة بالجزائر إلى غاية جانفي 2023 عشرون بنكا. تتنوع بين بنوك عمومية وخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية، وثمانية مؤسسات مالية تتنوع بين مؤسسات مالية عمومية وخاصة، إضافة إلى ذلك وكالات بريد الجزائر التي تقدم خدمات جلية لتعزيز الشمول المالي. الشكل التالي يوضح عدد الفروع البنكية العمومية والوكالات البريدية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).

الشكل رقم (2): فروع البنوك العمومية والمؤسسات المالية والبنوك الخاصة مقارنة بفروع المؤسسات البريدية خلال الفترة (2011-2021).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (**)

- Bank of Alegria, (2023): Nombre d'agences par wilaya, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/>
- Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2021): Rapport sur le développement des Indicateurs des services postaux, Algérienne, p02.

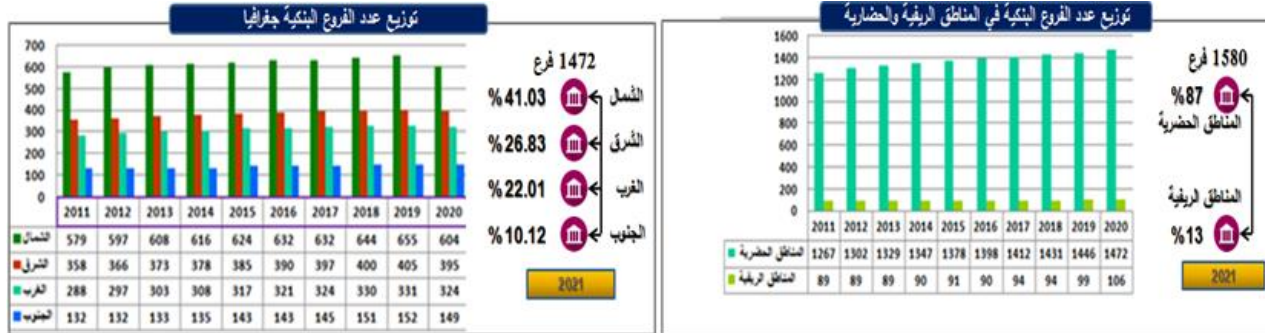
من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد الفروع البنكية والوكالات البريدية في ارتفاع مستمر في البيئة المالية والمصرفية الجزائرية ويجدر الإشارة هنا؛ إلى أن البنوك العمومية تهيمن بصفة شبه مطلقة على قنوات التوزيع البنكية مقارنة بالنسبة المحتمشة لفروع البنوك الخاصة والمؤسسات المالية، غير أن الملاحظة البارزة؛ هي أن عدد فروع الوكالات البريدية أكبر من عدد الفروع البنكية العمومية والخاصة والمؤسسات المالية، ولكنها تختلف في معاملاتها وطريقة تقديمها للخدمات، فبالنسبة لفروع البنوك العمومية تخضع معاملاتها لقانون النقد والقرض، أما عن فروع الوكالات البريدية فخدماتها لا تخضع لقانون النقد والقرض ولا تقدم خدمات مصرفية على سبيل المثال عمليات الإقراض... ما يستوقفنا هنا؛ هو ضرورة الاستفادة من عدد الوكالات البريدية لتقديم خدمات مالية ومصرفية بإطلاق مشروع بنك الجزائر خاضع لقانون النقد والقرض للسير على طريقة الدول المتقدمة التي أطلقت بنوكاً بريدية والاستفادة من تجربتهم.

2- توزيع الفروع البنكية حسب التركز الجغرافي في الجزائر:

من ناحية تغطية الفروع البنكية العمومية والخاصة والمؤسسات المالية للرقعة الجغرافية، نلاحظ أنه هناك ضعفاً في نسبة الانتشار المصرفي، إذ نسجل فرعاً واحداً لكل 25947 نسمة خلال سنة 2018 والتي ارتفعت إلى تغطية حوالي 25987 نسمة سنة 2021، وتأكيداً على ذلك سجلت الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة -أقل من الواحد- أي هناك انحراف سلبي بمعنى أن مستوى انتشار البنوك حسب نموذج كاميرون Cameron غير كافية، هذا يعني أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع، وهو ما يدل على نقص انتشار قنوات

التوزيع المصرفية على التراب الوطني، والتي تتمركز أغلبها في مناطق الشمال مما ينعكس سلباً على تحقيق إمكانية الوصول إلى الخدمات والمنتجات البنكية لمعظم فئات المجتمع خاصة تلك الفئة الموجودة في المناطق الريفية. حيث تتمركز فروع البنوك الجزائرية جغرافياً كما يلي:

الشكل رقم (3): توزيع عدد الفروع البنكية حسب المناطق الجغرافية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).



Bank Alegria, (2022): Nombre d'agences par wilaya, Online :<https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن فروع البنوك العمومية والخاصة تتمركز بصفة كبيرة في المناطق الحضرية خاصة منها مدن الشمال كـالجزائر العاصمة، سطيف، وهران، عنابة، تيزي وزو، تلمسان، بليدة، بجاية... الخ، بينما سجلت المناطق الريفية ومدن الجنوب عدد فروع بنكية أقل من 100 فرع بنكي، هذا ما يؤكد على أن الأفراد المتمركزين في مدن الشمال الأكثر شمولية مالية مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أن سكان القرى والدواشر وحتى البدو الرحل من أكثر فئات المجتمع الجزائري استبعاداً من الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لافتقار هذه المناطق للتهيئة والبنية التحتية المصرفية المناسبة، ونرى هنا؛ أن في الحافلات المتنقلة لبريد الجزائر من بين الحلول الواعدة الممكن اعتمادها لتعريف الأفراد بأهم الخدمات المالية والمصرفية المقدمة لتقليل فجوة الشمول المالي عبر كامل التراب الوطني.

ثانياً- مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية في الجزائر:

يرتبط نشاط النظام المالي والمصرفي الرسمي كله بالحسابات المالية والمصرفية، وقد يتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات، ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور، واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويشجع الادخار ويسهل الحصول على الائتمان، وعلى الرغم من ذلك هناك اختلافات كثيرة بين الأفراد، تعود لعدة عوامل منها: الدخل، والمستوى التعليمي، والجنس، والعمر، ومكان الإقامة، وعوامل أخرى.

1- عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في البنوك الجزائرية والوكالات البريدية:

يتوفر لدى البنوك الجزائرية حسابين مصرفيين للمؤسسات والأفراد هما: حساب مصرفي بالعملة الصعبة وحساب مصرفي بالدينار، ومن أجل الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل البنوك الجزائرية، يجب أن يتوفر لدى الأفراد والمؤسسات حساب مصرفي مفتوح في إحدى البنوك الخاصة منها أو العمومية وهو شرط أساسي، ولا يمكن أن نهمّل هنا الحسابات الجارية على مستوى الوكالات البريدية والتي يعتمد عليها أغلب فئات المجتمع الجزائري. في هذا السياق توزعت الحسابات المصرفية والمالية المفتوحة في البنوك الجزائرية والوكالات البريدية على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع إجمالي عدد الحسابات المصرفية والجارية المفتوحة في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).

إجمالي الحسابات الجارية البريدية	الجزائرية		البنوك			
	إجمالي الحسابات المصرفية المفتوحة	الحسابات بالدينار		الحسابات بالعملة الصعبة		
		الأفراد	المؤسسات	الأفراد	المؤسسات	
م.غ	12.695.385	8.038.266	785517	3.801.920	69682	2011
16.259.811	14.117.067	9.218.563	928846	3.901.339	68319	2012
17.082.000	14.694.253	9.568.610	955614	4.057.006	73023	2013
18.080.469	15.253.570	9.753.099	1.218.540	4.211.337	70594	2014
19.811.250	15.787.965	10.057.628	1.288.379	4.377.225	64733	2015
20.044.782	16.517.618	10.201.837	1.559.563	4.622.981	17937	2016
20.413.478	15.250.346	9.601.593	1.313.153	4.252.218	83382	2017
21.374.419	15.087.864	9.874.831	1.178.393	3.961.166	73474	2018
22.629.707	15.569.054	9.991.646	1.295.074	4.219.261	63073	2019
23.613.552	14.233.793	9.784.819	1.022.236	3.401.071	25667	2020
24.714867	15.721811	10.334561	1.226.847	4.130.523	29880	2021

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (****)

- Bank of Algeria, (2021): rapport annuel, Algeria, p 54. Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>
- Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2023): compte ccp, online: <https://www.mpt.gov.dz/ccp>
- Bank of Algeria, (2023): Nombre de comptes actifs, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطوراً في عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في البنوك الجزائرية للفترة (2011-2021) بالنسبة للمؤسسات والأفراد، إذ تجاوز عدد الحسابات المصرفية المفتوحة سنة 2019 خلال جائحة كورونا 15 مليون حساب مصرفي مفتوح، والذي تراجع إلى 14 مليون حساب مصرفي مفتوح سنة 2020، وهذا الأمر طبيعي جداً نتيجة معاملات روتينية قد تحدث بسبب غلق بعض العملاء لحسابهم المصرفي أو غلق هذه الحسابات من قبل البنوك نفسها نتيجة عدم توفر رصيد في الحساب لفترة زمنية طويلة أو وفاة صاحب الحساب، وهي في مجملها أسباب ذاتية أو طوعية تدفعهم إلى غلق حساباتهم. في سنة 2021 ارتفع عدد الحسابات المصرفية المفتوحة إلى أكثر من 15 مليون حساب. وبالمقارنة مع الحسابات الجارية المفتوحة في الوكالات البريدية فإن عدد الحسابات الجارية يفوق عدد الحسابات المصرفية المفتوحة نتيجة تفضيل الأفراد للتعامل مع الوكالات البريدية للحصول على أجورهم وارتباط عدد كبير من الطلبة الجامعيين بالحسابات الجارية للحصول على المنحة الجامعية، إذ وصل عدد الحسابات الجارية المفتوحة إلى أكثر من 24 مليون حساب جاري مفتوح.

تختلف الحسابات المصرفية المفتوحة بين أفراد المجتمع الجزائري على حسب النوع، فأغلبية الأفراد يفضلون فتح حسابات مصرفية بالعملة المحلية مقارنة بالحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة، إذ قدر عدد الحسابات المصرفية المفتوحة بالعملة المحلية أكثر من 10 ملايين حساب مفتوح بالنسبة إلى الأفراد وأكثر من مليون حساب مفتوح بالعملة المحلية لدى المؤسسات خلال سنة 2021، أما فيما يخص الحسابات

المفتوحة بالعملة الصعبة فقد كانت الحسابات المفتوحة بالنسبة للأفراد أكبر من الحسابات المفتوحة لدى المؤسسات إذ تشترط بعض البنوك الجزائرية على الراغبين بعمليات الصرف بفتح حساب مصرفي بالعملة المحلية في البنك المتعامل معه للحصول على الخدمة، وهذا ما يعيق عملية تعزيز الشمول المالي. في الجدول رقم (2) أدناه، يتم التركيز على توزيع عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في البنوك الجزائرية حسب الجنسين للوقوف على إمكانية وصول الإناث والذكور إلى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (2): عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في البنوك الجزائرية حسب الجنسين خلال الفترة (2017-2021).

النوع السنة	الحسابات بالعملة الصعبة		الحسابات بالدينار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
2017	453947	1.495.115	1.931.660	5.527.266
2018	1.099.745	2.829.950	2.477.524	7.068.944
2019	1.186.133	2.995.061	2.390.008	7.256.176
2020	1.112.914	2.257.922	2.477.211	6.945.471
2021 ⁽⁶⁾	الإناث البالغين (+15)		الذكور (+15)	
	31%		57%	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالية: (****)

- Bank of Algeria, (2023): Nombre de comptes actifs, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>
- ، ص56 ONS. الديوان الوطني للإحصائيات، (2016): الجزائر بالأرقام، https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2016_ed_2017ar.pdf
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

يتضح من خلال الجدول أعلاه، تفاوت في امتلاك الذكور للحسابات المصرفية مقارنة بالإناث بالنسبة للحسابات بالعملة الصعبة والحسابات بالدينار، هذا ما يعكس الفجوة التمويلية القائمة في تقديم الخدمات حسب الجنسين في الجزائر إذ قدرت الفجوة في ملكية الحسابات المالية والمصرفية بـ 26% بين الجنسين سنة 2021. بما أن الحسابات المصرفية تُعد المحور الأساسي لوصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل البنوك الجزائرية.

2- أسباب الاستبعاد المالي في الجزائر حسب مؤشر Global Findex للشمول المالي للسكان البالغين (+15):

إذا انتقلنا الآن إلى تحليل مستوى هذا المؤشر من زاوية الاستبعاد المالي بتناول نسبة البالغين من السكان (+15) عاما المنسحبين أو لا يملكون حساباً في المؤسسات المالية والمصرفية سنجد أن البالغين أكثر من 15 عاماً الذين انسحبوا من حساباتهم في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر وصلت نسبتهم إلى 61% سنة 2017 وسنة 2021 توالياً. يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة يعرض أهمها ويوضح نسبها عند السكان البالغين فوق 15 عاماً الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي للبالغين الذين يملكون ولا يمتلكون حسابات مصرفية.

أسباب الذاتية والطوعية		نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب		نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حساب	
		2021	2017	2021	2017
الذاتية	البعد (المسافة)	04	06	07	10
	التكلفة	05	13	09	22
	نقص الوثائق الضرورية	07	39	12	69
الغنى	عدم الثقة	09	23	15	41
	أسباب دينية	05	11	08	19
	دعم كفاية الأموال	21	10	36	16
	امتلاك أحد الأفراد لحساب	12	19	21	33

(*****) المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالية:

- The Global Findex Database 2014, 2017, Online: <https://globalfindex.worldbank.org/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

كل هذه الأسباب من مسببات الاستبعاد المالي سواء كان ذلك استبعاداً ذاتياً أو استبعاداً قسرياً (أي التأقلم مع الأمر الواقع). ما يلفت الانتباه هنا هو أن نقص الوثائق الضرورية أهم هذه الأسباب، إذ يمثل 69%، تليه الأسباب المرتبطة بعدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية بـ 41%، ثم الأسباب المرتبطة بملكية أحد أفراد العائلة لحساب بنسبة 33% وهذا خلال سنة 2021.

ثالثاً- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية:

إن عملية ادخار -إيداع- الأموال لدى البنوك في الحسابات المصرفية (التوفير- الادخار) أو المؤسسات البريدية في الحسابات الجارية قد يعكس درجة ثقة المتعاملين في البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية، ومدى قدرة البنوك والمؤسسات البريدية في إقناع الأفراد والمؤسسات بإيداع أموالهم بدلاً من اكتنازها بغرض مواجهة فترات العمر المتقدم أو حالات الطوارئ المفاجئة. في هذا السياق نتوجه في هذا المحور نحو تقييم أهم المعاملات المعززة للشّمول المالي وهي عملية الادخار.

1- عدد المودعين في البنوك والمؤسسات البريدية الجزائرية:

فيما يخص عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك والمؤسسات البريدية يلاحظ أن معظم الأفراد يفضلون أن تكون لديهم حسابات جارية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز الاعتماد على الحسابات لادخار أموالهم فيها، وكذلك تلقي أجورهم عبرها، هذا ما يجعل من عدد المودعين في الحسابات الجارية أكبر من عدد المودعين في الحسابات المصرفية. الجدول التالي يوضح توزيع العدد الفعلي الإجمالي للمودعين الجزائريين في البنوك والمؤسسات البريدية.

عدد المودعين

السنة	عدد المودعين في الحساب الجاري	عدد المودعين في الحساب مضموني
2011	15096025	9362225
2012	16259811	10353013
2013	1782673	11416893
2014	18080469	11462869
2015	19080469	12301579
2016	19118250	11921090
2017	20044782	11048337
2018	20431478	11455313
2019	21374419	12178634
2020	22629700	10477946
سنة 2021	27.923.978	

عدد المودعين في الحساب الجاري

عدد المودعين في الحساب مضموني

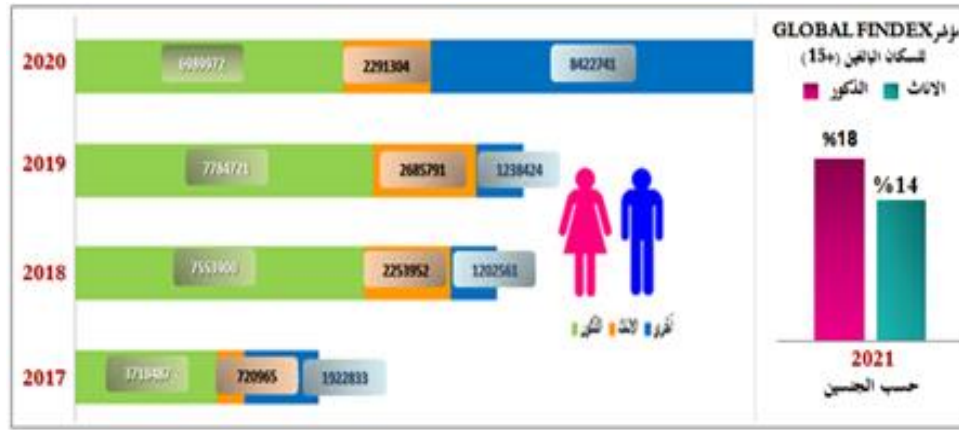
سنة 2021

الأفراد		مؤسسات خاصة غير هادفة للربح		مؤسسات خاصة غير مالية		مؤسسات عمومية غير مالية		الإدارة العمومية		الفترة السنة
08.310823		16836		1.006642		26695		1229		2011
09.003553		19196		1.288576		40387		1301		2012
09.931231		20667		1.421872		41810		1313		2013
10.330154		20755		1.096262		14019		1679		2014
11.184408		20704		1.078150		14614		1703		2015
10.779369		21944		1.103257		14778		1742		2016
09.125504		209826		1.697865		13501		1641		2017
10252454		38589		1.159932		2542		1796		2018
10.940210		41682		1.191360		3088		2294		2019
09.635672		55730		774822		8554		3168		2020
الغنى أو الفقر		المستوى التعليمي		السن		العاملين أو البطالين		الجنس		2021 (7)
أفقر %	أغنى %60	الابتدائي +	الثانوي +	الصغار	الكبار	غير العاملين	العاملين	الإناث	الذكور	
09%	20%	15%	17%	06%	20%	11%	22%	14%	18%	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأفراد من أكثر المودعين لأموالهم لدى البنوك عبر حساباتهم المصرفية ويرجع ذلك لامتلاكهم لدفاتر التوفير مقارنة بالمؤسسات بمختلف أنواعها والإدارات العمومية، أين وصل عدد المودعين بالنسبة للأفراد إلى 9 ملايين مودع سنة 2020،

بينما عرف عدد المودعين بالنسبة للفئات الأخرى عدد محتشماً. ويختلف المودعين لدى البنوك أو المؤسسات المالية حسب الجنسين والمستوى التعليمي، والسن، والعاملين وغير العاملين، والغنى أو الفقر حيث كانت فئة العاملين الأكثر إيداعاً بنسبة 22% من السكان البالغين (15+)، وفئة كبار السن وأغنى 60% بنسبة 20% من السكان البالغين بينما احتلت فئة صغار السن المرتبة الأخير بين عنصري الفئة الواحد بنسبة 6% من السكان البالغين (15+) خلال سنة 2021، وهي نسبة متوقعة كون أغليتهم لا يزالون يزاوون دراستهم. ولتحليل أكثر دقة يمكن الوقوف على توزيع عدد المودعين لدى البنوك الجزائرية حسب الجنسين للوقوف أكثر على الفجوة التمويلية وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (6): توزيع عدد المودعين في البنوك الجزائرية حسب الجنسين خلال الفترة (2021-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

- Bank of Algeria, (2023): Nombre de déposants, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المودعين من فئة الذكور أعلى من فئة الإناث للفترة المدروسة، بفجوة قدرت بـ 4% سنة 2021، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة الأسر الجزائرية، كون الآباء يمثلون رب الأسر ولديهم مسؤولية الإنفاق على كل أفراد العائلة، هذا لا يسمح ضرورةً بعدم فتح الإناث لحساب إيداع لدى البنوك، بل تتطلب الضرورة تمكينهم مالياً واقتصادياً، ونتيجة للأعراف السائدة في المجتمع الجزائري آل الأمر إلى ذلك، كما قد يرجع ذلك أيضاً إلى ضعف القوى العاملة والفجوة القائمة في مستويات البطالة بين الجنسين، وانخفاض مستويات التمكين المالي والاقتصادي في الجزائر.

2- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية - القروض البنكية:

تتمثل القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية والخاصة في تلك القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بقطاعيه: العمومي والخاص، حيث يتوزع عدد المقرضين المشمولين مالياً والمستفيدين من القروض الممنوحة للفترة (2020-2011) في البنوك الجزائرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): عدد المستفيدين الجزائريين من القروض البنكية هلال الفترة (2011-2021).

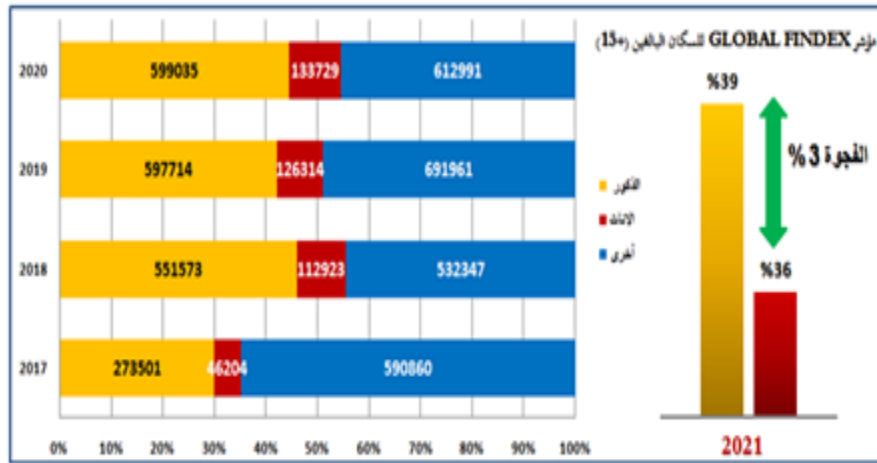
الفئة السنة	الإدارة العمومية	مؤسسات عمومية غير مالية	مؤسسات خاصة غير مالية	مؤسسات خاصة غير هادفة للربح	الأفراد	الإجمالي
2011	131	1609	294856	234	517004	813834
2012	132	1627	357098	287	616629	975773
2013	148	1746	433384	243	635319	1.070840
2014	41	1582	495182	282	456208	953295
2015	39	1728	539192	302	470092	1.011353
2016	45	2156	578101	321	498947	1.079570
2017	40	2692	586943	1185	592592	1.183452
2018	40	36089	493260	2928	733156	1.265503
2019	66	35518	652743	3634	812870	1.504831
2020	76	35235	556446	3234	818572	1.413563
2021 (8)	الجنس		العاملين أو البطالين		السن	
	الذكور		غير العاملين		الكبار	
	الإناث		العاملين		الصغار	
	39	36	46	30	42	27
	37	38	33	45	60%	أغنى
	37	38	33	45	60%	أغنى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (*****)

- Bank of Algeria, (2023): Nombre demprunteurs, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المقترضين من البنوك يشهد تطوراً غير مستقر من سنة إلى أخرى إذ وصل عدد المستفيدين من القروض لدى البنوك أكثر من مليون مستفيد سنة 2020، واختلفت فئة المستفيدين من فئة إلى أخرى خلال سنة 2021 حيث استفادة أكبر عدد من الأفراد من القروض مقارنة بالمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة والعامة غير الربحية وتفاوتت نسبة استفادة الأفراد من فئة إلى أخرى بحيث سجلت فجوة واضحة بين عنصري الفئة الواحد حسب الجنسين والعاملين والبطالين، حسب السن، المستوى التعليمي، الغنى أو الفقر، وعلى الرغم من تحسن الفجوة التمويلية بين مختلف الفئات إلا أن ذلك لا يغطي عدد الجزائريين الذين يتعاملون مع البنوك عبر الحسابات المصرفية ولا يصل حتى لثلثهم. كما أن البنوك العمومية تسيطر بصفة شبه مطلقة على عملية منح القروض للأعوان الاقتصادية مقارنة بالنسبة المحتشمة للبنوك الخاصة في هذه العملية، وهو ما يدل على ضعف دور هذه الأخيرة في عملية تمويل الاقتصاد. أما بالنسبة للقطاعات المستفيدة من هذه القروض فيتبين خلال الفترة المدروسة أن القطاع الخاص قد استفاد من القروض الموزعة بنسب أكبر من تلك النسب المسجلة في القطاع العمومي، وذلك راجع للطلب المتزايد للأفراد والأسر على القروض العقارية لتمويل عملية حياة سكناتهم. كما يتجه الاقتراض من قبل العملاء إلى الاستعانة بمصادر اقتراض غير رسمية، لتفادي الإجراءات الإدارية الطويلة للقروض، وصعوبة الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، وارتفاع معدلات الفائدة فيها. وتتنوع القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية بنسبة كبير على الذكور مقارنة بالإناث حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (7): توزيع عدد المقترضين من البنوك الجزائرية حسب الجنسين خلال الفترة (2017-2021).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

- Bank of Algeria, (2023): Nombre demprunteurs, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن توزيع القروض الممنوحة بالنسبة للأفراد كان موجهة بصفة كبيرة نحو الذكور ويظهر ذلك جلياً خلال الفترة (2017-2020)، غير أن الملاحظة البارزة هنا؛ هي أن المقرضين من الإناث مقارنة مع الذكور قد حقق مستويات قلصت من الفجوة بين الجنسين المقدرة بـ 3% سنة 2021 مقارنة بالذكور، غير أن المستفيد الأكبر من القروض الممنوحة هي المؤسسات بمختلف أنواعها مقارنة بالأفراد خاصة خلال سنة 2017.

المحور الثالث: واقع الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المدفوعة بخدمات التكنولوجيا المالية

1 Fintech في الجزائر.

إن تحقيق الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها من قبل الأفراد من بين أهم أبعاد الشمول المالي التي يتطلب تحقيقها الاعتماد على الابتكارات المصرفية الرقمية المعززة للشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع والمناطق الحضرية والريفية. في هذا المحور سوف نتعرف على واقع الشمول المالي الرقمي حسب المؤشرات الرقمية للتكنولوجيا المالية 0.1.

أولاً: واقع الوصول للخدمات المالية والمصرفية المدفوعة بخدمات التكنولوجيا المالية 0.1:

لن يتحقق الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية إلاّ عن طريق توفير وسائل وأدوات الدفع المعززة لنطاق الشمول المالي في الجزائر. في هذا العنصر سوف نتعرف على أهم هذه الوسائل ومدى توفرها في البيئة المصرفية الجزائرية الخاصة مع عرض أهم مستويات مؤشرات الرئيسية.

1- أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية:

تتوزع أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر على 15 بنكاً من مجموع 20 بنك، حيث تتوزع هذه الصرافات الآلية بنسبة أكبر في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة عدد الصرافات الآلية مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية. تتوزع الصرافات الآلية لفروع البنوك الخاصة والعمومية حسب بنك الجزائر في المناطق الحضرية والريفية وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6) توزيع الصرافات الآلية حسب المناطق الريفية والحضرية في الفروع البنكية والوكالات البريدية خلال الفترة (2011-2021).

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المناطق	
غ م	1418	1404	1365	1333	1289	1243	1163	1122	1020	946	المناطق الحضرية	البنوك
غ م	75	73	56	54	52	43	64	33	30	50	المناطق الريفية	
1299	1299	1276	1281	1258	1116	1042	863	603	597	597	المناطق الحضرية	الوكالات البريدية
109	108	128	112	13	06	37	34	09	09	09	المناطق الريفية	
1498	1493	1477	1411	1387	1341	1286	1227	1155	1050	996	إجمالي في البنوك	
1409	1407	1404	1393	1271	1122	1084	897	702	606	606	الوكالات البريدية	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (*****)

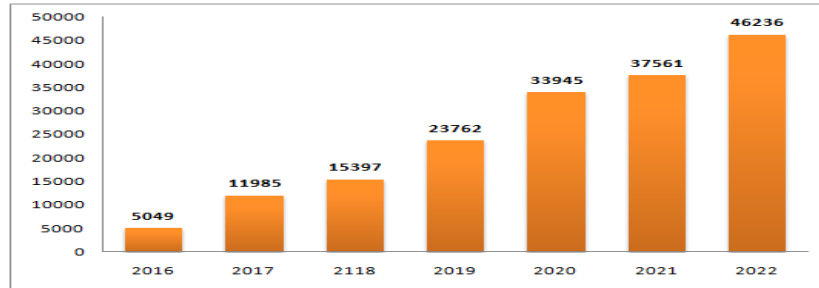
- Bank Alegria, (2022): Nombre de DAB et GAB, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/>
- Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2021): Rapport sur le développement des Indicateurs des services postaux, Algérienne, p02. Online: <https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2021/11/Rapport-indicateurs-postaux-premier-semester-2021.pdf>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطور عدد الصرافات الآلية بالنسبة للبنوك والمؤسسات البريدية في المناطق الحضرية والريفية للفترة (2011-2021)، غير أن هذا التطور بارز خاصة في المدن الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية التي سجل فيها عدد محتشماً جداً من الصرافات الآلية، هذا ما قد يؤدي إلى اتساع الاستبعاد المالي لدى أفراد المجتمع الجزائري، كما نلاحظ أن المؤسسات البريدية تحتوي على عدد أكبر من الصرافات الآلية في المناطق الريفية مقارنة بعدد الصرافات الآلية في المناطق الريفية في البنوك الخاصة والعامة، هذا ما يبعث من تعزيز مشروع بنك بريد آمراً ضرورياً للاستفادة من البنية التحتية البريدية في العمل المصرفي وتعزيزه.

2- تطور أجهزة طرفيات البيع في البنوك الجزائرية:

عرف انتشار طرفيات البيع في الجزائر تطوراً ملحوظاً - على الرغم من ذلك - سجلت نسبة انتشار منخفضة على مستوى البنوك العمومية والبنوك الخاصة بشكل فردي علماً أن البنوك العمومية تحوز على أكبر عدد لطرفيات البيع مقارنة بباقي المؤسسات البنكية الأخرى. الشكل التالي يوضح تطور العدد الإجمالي لطرفيات البيع العاملة في الجزائر:

الشكل رقم (8): تطور عدد طرفيات البيع العاملة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (*****)

- GIE Monetique, (2022): paiement-sur-tpe, online: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

من خلال الجدول أعلاه؛ عرف عدد طرفيات البيع في الجزائر تطوراً مستمراً خاصة خلال فترة جائحة كورونا والتي وصل فيها عدد الطرفيات إلى 46236 جهاز سنة 2022، في إطار السعي نحو تطوير وتنمية وظيفة النقد الآلي، لاستهداف كل العمليات التجارية أو الخدمية التي يستفيد منها العملاء وتوسيع شبكة الوصول إلى الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع.

3- تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

إن امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني (وتسمى أيضاً بطاقة السحب الآلي أو الصراف الآلي) يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكية بطاقات السحب الآلي، والبطاقات الائتمانية مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية لتنفيذ عمليات الشراء، وتسديد المدفوعات، والتجارة الإلكترونية والسحب من خلال البطاقات المرتبطة بالحساب المصرفي مباشرة، أو من خلال ائتمان ممنوح. الجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في الجزائر.

الجدول رقم (7): عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).

	البنك	البنك	إجمالي بطاقات الدفع الإلكتروني	عدد حاملي بطاقة الدفع
2011	غ م	غ م	1.056.018	
2012	غ م	غ م	1.075.989	
2013	غ م	غ م	1.098.566	
2014	غ م	غ م	1.125.689	
2015	غ م	غ م	1.142.145	7.642.718
2016	غ م	غ م	1.449.610	7.924.142
2017	غ م	غ م	1.415.307	7.492.508
2018	3.285.117	4.849.537	1.564.420	5.781.104
2019	غ م	5.602.684	غ م	5.602.684
2020	2.854.634	6.766.383	9.621.017	6.766.383
2021	2.768.285	8.841.339	11.609.624	8.841.339

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد بطاقات الدفع الإلكتروني الصادرة في الجزائر عرفت تزايداً مستمراً للفترة (2011-2021)، حيث ارتفع عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر بنسبة 91% سنة 2021 مقارنة بسنة 2011 بعدد يتجاوز 11 مليون بطاقة مفعلة بين البطاقات البنكية والذهبية، غير أن إقبال المتعاملين الجزائريين أفراداً ومؤسسات على بطاقات الدفع الإلكتروني الذهبية كان أكبر من حيازة البطاقات البنكية، وقد يرجع ذلك إلى نوع الحساب المفتوح سواء كان مصرفي أو جاري إذ تجاوز عدد حاملي بطاقة الدفع (البنكية والذهبية) 8 مليون عميل خلال سنة 2021، بعد أن كان عددهم يتجاوز 5 ملايين مع بداية الجائحة التي عجلت بتوجه الأفراد نحو اعتماد بطاقة الدفع الإلكتروني -الذهبية- لتجنب طوابير الانتظار احتراماً لمبدأ التباعد الاجتماعي خلال الجائحة، تتمتع البطاقات الذهبية بمميزات خاصة عبر تطبيق بريدي موب كما تتجدد البطاقة تلقائياً بعد مرور تاريخ محدد -عامين- هذا ما يعزز من استمرارية العمل المصرفي الإلكتروني في الوكالات البريدية، وعلى الرغم من هذا التحول إلا أن عدد البطاقات الصادرة يبقى محتشماً بالنسبة للنوعين معاً، هذا ما يتطلب تكثيف الجهود للتوجه نحو تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع حول عمليات الدفع الإلكتروني لتعزيز الشمول المالي.

3-2- نسبة امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني للسكان البالغين (+15) وفق مؤشر Global Findex:

الجدول التالي رقم (8) يوضح نسب البالغين من السكان فوق 15 عاما ممن يمتلكون بطاقة السحب الآلي والبطاقات الائتمانية على التوالي حسب فئات المجتمع.

الجدول (8): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقات الخصم والائتمانية خلال الفترة (2011-2021).

2021	2017	2014	2011	الفئات	
34	28	33	18	ذكور (+15)	حسب الجنس
13	13	14	11	إناث (+15)	
39	30	33	32	العاملين (+15)	حسب العاملين أو البطالين
11	13	13	08	غير العاملين (+15)	
14	09	16	10	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
28	26	28	17	كبار السن (+25)	
14	17	22	12	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)	حسب المستوى التعليمي
29	26	26	21	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)	
15	16	19	07	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
30	24	26	20	أغنى 60%	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المراجع التالية:

- The Global Findex Database 2014, 2017, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تسجيل اختلاف في مستويات امتلاك بطاقات الخصم والائتمان في المجتمع الجزائري للمتعاملين بهذه البطاقات مع المؤسسات المالية والمصرفية من فئة إلى أخرى، إذ شهدت ارتفاعاً في نسب البالغين من السكان ممن يمتلكون بطاقة الدفع الإلكتروني سنة 2014 لدى الجنسين بنسبة 15% الذكور و3% الإناث، وعند كبار السن ما نسبته 11%، غير أن نسبة امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني لأغنى 60% من السكان البالغين هي أكبر من تلك الخاصة بأفقر 40% من السكان البالغين، أما فيما يخص سنة 2017 إذا ما قورنت بسنة 2014 لوحظ انخفاض في نسب امتلاك بطاقة الدفع الإلكتروني لدى معظم الفئات، لكنها تبقى مرتفعة بالمقارنة مع سنة 2011، هذا يدل على عدم تمكن شرائح كبيرة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، كما يرجع سبب ذلك إلى عدم الانتشار السليم لهذه الخدمة، وعدم توسعها لكافة الفئات العمرية وعزوف الكثير عن استعمال أدوات الدفع الإلكتروني نظراً لتحمل العميل تكلفة عند استعمالها، وعدم تجديدها لها عند انتهاء صلاحيتها.

كما نلاحظ أيضاً أن نسب امتلاك بطاقات الخصم والائتمان قد ارتفعت لدى بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى سنة 2021، حيث سُجلت أقصاها لدى الذكور بـ 34% كنسبة من السكان البالغين فوق 15 عاما سنة 2021، هذه النسبة سجلت فجوة بين الجنسين حيث كانت نسبة الذكور ضعف نسبة امتلاك الإناث لبطاقات الخصم والائتمان سنة 2021، لتأتي فئة أغنى 60% من السكان البالغين في المرتبة الثانية بنسبة 30%، تليها فئة كبار السن بنسبة 28%، والمرتبة الأخيرة لبقية الفئات مع الإشارة إلى أن مستويات الشمول المالي الخاصة بهذا المؤشر عرفت ارتفاعاً سنة 2021 مقارنة بسنة 2017.

ثانياً: واقع استخدام الخدمات المالية الرقمية المدفوعة بابتكارات التكنولوجيا المالية 0.1:

مع تحقيق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية تصبح حالة استخدام هذه الخدمات متاحة لدى مختلف فئات المجتمع. في هذا العنصر سوف نتعرف على واقع استخدام الوسائل والأدوات الرقمية المعززة للشمول المالي في الجزائر وفق أبرز المؤشرات الرئيسية.

1- مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك:

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد، وكلما زاد عدد الحركات -العمليات- المنفذة من خلال الصرافات الآلية دل ذلك على زيادة الوصول، والاستخدام، وزيادة الثقة بهذه القناة بشكل خاص، وبالخدمات المصرفية بشكل عام. يُمكن عرض عدد الحركات على الصرافات الآلية وفقاً لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ومجمع النقد الآلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك خلال الفترة (2011-2021).

السنة	إجمالي عدد عمليات السحب	التطور (%)	المبالغ الإجمالية لمعاملات السحب "مليار دينار"	التطور (%)
2014	2444	-	غ م	-
2015	3.846.304	99.94	غ م	-
2016	6.868.031	44.00	98.822.524.500	-
2017	8.310.170	06.00	126.398.291.000	22.00
2018	8.833.913	11.04	136.233.452.000	07.21
2019	9.929.652	83.00	164.116.233.000	17.00
2020	58.428.933	30.00	1.073.004.953.000	85.00
2021	87.722.789	31.50	1.728.937.064.000	28.00
2022	128.035.901	-	4.190.603.502.000	59.00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالي: وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم. (*****)

GIE Monetique, (2022): paiement-sur-atm, Online: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع كبير في حركات الصرافات الآلية ويظهر ذلك من خلال ارتفاع عدد عمليات السحب والتي عرفت ارتفاعاً غير مسبوق للفترة (2019-2022) تزامناً مع ظهور جائحة كورونا والتي توجه فيها الأفراد نحو اعتماد بطاقات الدفع الإلكتروني لتسهيل عملية سحب أموالهم عبر الصرافات الآلية أو تحويل أموالهم عبر تطبيق بريدي موب، إذ تجاوز عدد عمليات السحب عبر الصرافات الآلية في الجزائر 128 مليون عملية خلال سنة 2022، ما أثر بطريقة إيجابية على ارتفاع المبالغ الإجمالية لعمليات السحب لدى الأفراد عبر الصرافات الآلية، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد عدد الصرافات الآلية لدى البنوك وإدخال خدمات دفع المستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين على البطاقات الإلكترونية، فضلاً عن توجه بنك الجزائر نحو تعزيز التحول الرقمي في مجال العمل المصرفي وزيادة الوعي والتثقيف المالي، من خلال جعل يوم 27 أبريل يوماً للشمول المالي (تمتد فعاليته داخل البنوك لمدة شهر كامل)، تناقش فيه التحولات والتغيرات المستجدة في العمل المصرفي مع مختلف فئات المجتمع.

2. مؤشر عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع:

يُعبّر هذا المؤشر على مدى اعتماد الأفراد على تسديد التزاماتهم المالية، ومشترياتهم، ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الإلكترونية، وهذا ما يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة -نشر أجهزة طرفيات البيع لدى تجار التجزئة-. تم وضع إطار القانوني داعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال قانون المالية لسنة 2020 والذي ينص على: "ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020". وقد وضعت هذه الأدوات تحت تصرف التجار مجاناً، في سياق الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الجزائر لمجابهة وباء كوفيد-19، هذا ما يُشير إلى إمكانية تطور عدد

حركات طرفيات البيع مستقبلاً. نشير هنا أنه كلما زادت عدد الحركات، دل ذلك على وصول جديد للخدمات المالية، واستخدامها، والاتجاه نحو التحول الإلكتروني. يمكن عرض عدد حركات طرفيات البيع وفقاً لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك كما يلي:

الجدول رقم (10): عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع خلال الفترة (2011-2021).

السنة	إجمالي عدد عمليات الدفع	التطور (%)	المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع "ألف دينار"	التطور (%)
2014	41252	-	-	-
2015	35434	-16.00	-	-
2016	65501	46.00	444.508.902.40	-
2017	122694	47.00	861.775.368.90	48.42
2018	190898	36.00	1.335.334.130.76	35.46
2019	274624	30.48	1.916.994.721.11	60.00
2020	711777	61.42	4.733.820.043.01	30.34
2021	2.150.529	68.00	15.113.249.499.92	69.00
2022	2.712.848	-	21.245.589.576.3	-

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

GIE Monetique, (2023): paiement-sur-tpe, Online: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

من خلال الجدول أعلاه، نركز في تحليلنا على فترتين هما:

- **قبل جائحة كورونا:** شهدت عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز 190 ألف عملية وهو عدد محتشم جداً يعكس المستوى المتواضع لاستخدام طرفيات البيع لدى المتعاملين الاقتصاديين، وقد يعود هذا إلى انعدام التوجيهات اللازمة والقوانين الصارمة لضرورة تبني مثل هذا النوع من أدوات الدفع الإلكتروني على مستوى التجار خاصة خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من ارتفاع المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع عبر طرفيات البيع إلا أن ثقافة المجتمع الجزائري اتجاه هذه الأجهزة تكاد تكون منعدمة خلال الفترة (2014-2018)، مع تهرب التجار عن الاعتماد عليها في عمليات الدفع كونها تعد وسيلة هامة لمعرفة رقم أعمالهم لدى مصلحة الضرائب وبالتالي التصريح برقم أعمال حقيقي يمنع عنهم كل أساليب التهرب الضريبي.

- **أثناء جائحة كورونا:** خلال الجائحة عرفت المعاملات التجارية في الجزائر انتعاشاً متدبير صارمة للحد من انتشار الجائحة خلال الفترة (2019-2022)، هذا ما انعكس إيجابياً على تعزيز استخدام أجهزة طرفيات البيع داخل البنوك والمراكز التجارية والمرافق العمومية كمحطات البنزين، وتجار التجزئة، إذ شهدت عمليات الدفع عبر طرفيات البيع ارتفاعاً غير مسبوق خلال الجائحة تجاوز 2 مليون عملية، هذا ما قد يفسر بتزايد عدد طرفيات البيع وتطبيق بعض القوانين الصادرة سنة 2020 بضرورة استخدام طرفيات البيع داخل كل متجر، وقد يعكس تطور المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع توجهات تزايد استخدام طرفيات البيع لدى الأفراد مع تزايد الوعي لدى التجار بضرورة التوجه نحو اعتماد هذه الأجهزة لتحقيق اقتصاد رقمي مبني أساساً على تعزيز الشمول المالي الرقمي.

3. مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت:

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية عملياً بالجزائر. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات). خلال سنة 2020 سجل 53 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 3 369 892 معاملة (GIE Monétique, 2021)؛ وفي جانفي 2021 سجل 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 5 088 632 معاملة. هذه التعاملات موزعة وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (11): عدد حركات الدفع عبر الأنترنت في مختلف القطاعات خلال الفترة (2022-2016).

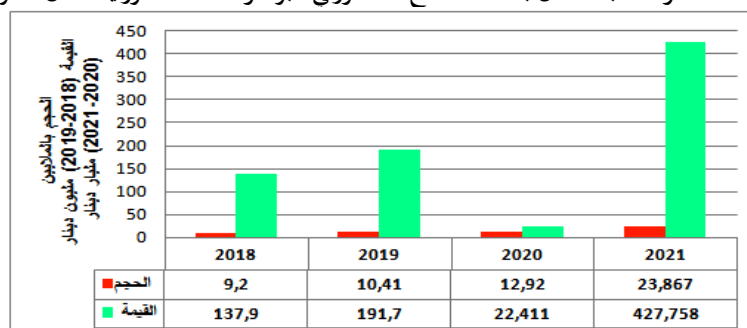
هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء - ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع	إجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي مليون دج
2016	6536	388	51	391	0	0	7366	15.009
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	107844	267.993
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	176982	332.592
2019	138495	6292	8342	38806	2432	5056	202480	503.870
2020	3825554	2572	202	19220	1863	57051	1059544	* 5.423
2021	9993135	72164	4845	85676	68395	213175	4593960	*11.176
2022	7490626	19549 0	23571	280943	153957	705114	9051125	*18.151

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على الموقع التالي: (*****)

GIE Monetique, (2023): paiement-sur-internet, Online: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي "GIE Monetique" وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت (تعمدنا الإشارة إلى سنة 2020 التي تم فيها تفعيل الدفع عبر الأنترنت ببطاقة بريد الجزائر الذهبية) وتطبيق "بريدي موب" الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال رمز بطاقة الدفع الإلكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية. تطور حجم وقيمة المدفوعات باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني عبر الوسائط الرقمية (الأنترنت، الصرافات الآلية، طرفيات البيع) خلال الفترة (2021-2018) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9): حجم وقيمة المدفوعات باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية خلال الفترة (2021-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالي:

التقارير السنوية لبنك الجزائر، (2018، 2019، 2020، 2021): التطور والاقتصاد النقدي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/>

سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول -الصيرفة الهاتفية- تزايداً مستمراً منذ بداية شهر جانفي حتى نهاية سنة 2020 تزامناً مع ظهور فيروس كورونا وتطبيقاً لمبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول والمشاركين في الأنترنت، وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكثر عدد ممكن من الأفراد. نظراً للتشابه الكبير في عمل بريد الجزائر وما تقوم به البنوك من تلقي الودائع وفتح الحسابات، حيث يظهر الفرق فقط في غياب عمليات الاقتراض والخدمات الربحية لدى بريد الجزائر، عملت الدولة الجزائرية في إطار جهودها المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، على التلميح على إقامة مشروع "بريد بنك" مستهدفة قطاع البريد والمتعاملين الفعليين والمحتملين معه، وذلك بإدخال خدمة إضافية وإعادة هيكلة تسمح بتحويل بريد الجزائر إلى "بنك بريدي" كما هو

معمول به في الدول المتطورة لكن هذا المشروع لم يجسد بعد. (Algérie presse service, 2019, p. 2). كما توزعت عمليات الدفع أو تلقي معاملة رقمية لدى فئات المجتمع الجزائري وفقا لمؤشر Global Findex بالنسبة للسكان البالغين (+15) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نسبة البالغين من السكان (+15) الذي قاموا بمعاملات مالية أو مصرفية عن طريق عمليات الدفع أو تلقي معاملة رقمية (2011-2014-2017-2021).

المعاملات المالية والمصرفية الرقمية						الفئات	
تلقي معاملة رقمية			إجراء دفع رقمي				
2021	2017	2014	2021	2017	2014		
39	21	32	17	20	15	ذكور (+15)	حسب الجنس
20	14	15	08	11	08	إناث (+15)	
17	11	08	21	23	17	العاملين (+15)	حسب العاملين أو البطالين
44	24	38	05	09	06	غير العاملين (+15)	
15	08	12	09	08	08	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
35	21	30	14	19	14	كبار السن (+25)	
29	14	22	06	14	12	التعليم الابتدائي أو أكثر	المستوى التعليمي (+15)
30	22	27	18	19	12	التعليم الثانوي أو أكثر	
21	13	18	05	11	10	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
35	20	28	18	19	13	اغنى 60%	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المراجع التالية:

- The Global Findex Database 2014, 2017, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن المعاملات الرقمية تختلف من فئة إلى أخرى سواء بإجراء دفع رقمي أو تلقي معاملة رقمية، مع بقاء الفجوة قائمة بين عنصري الفئة الواحد إذ شهدت سنة 2021 تزايداً في نسبة السكان البالغين الذين قاموا بإجراء دفع رقمي أو تلقوا معاملة مالية عبر الوسائط الرقمية (الهاتف المحمول، الانترنت، الصرافات الآلية، تحويل الأموال عبر البطاقات الالكترونية، الاعتماد على تطبيق بريدي موب)، حيث سجل الذكور نسب مرتفعة في تلقي أو القيام بمعاملات رقمية مقارنة بالإناث، كذلك بالنسبة لكبار السن وأغنى 60%، والعاملين وذوي المستوى التعليمي الثانوي أو أكثر، مقارنة بالفئات الأخرى التي عرفت مستويات منخفضة في استخدام الوسائط الرقمية، هذا ما يدل على أن التوجهات الرقمية المصرفية تشهد إقبالاً لدى فئات محددة من أفراد المجتمع الجزائري الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود لنشر الوعي والثقافة المالية لفئة أفقر 40%، وصغار السن، والإناث، وغير العاملين، والفئات ذوي المستوى التعليمي الابتدائي للتوجه نحو استخدام الوسائط الرقمية التي توفرها البيئة المصرفية الجزائرية.

المحور الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز الشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية

بما أن الاقتصاد الجزائري لا يقوم على ديناميكية الأسواق المالية، ولا حتى على فكرة الاستثمار المالي عبر المنتجات والخدمات المالية البنكية (لتوظيف الادخار)، فليس من المتوقع أن نتحدث في المدى القصير عن تطور ملفت لقطاع التكنولوجيا المالية بموجاته الأكثر تطوراً، في المقابل، إذا فصلنا بين فئتين للتكنولوجيا المالية: المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية، والتقنيات المبتكرة في حد ذاتها (الحلول المالية المتقدمة عبر قنوات تقنية)، يمكننا توقع نمو للتكنولوجيا المالية ؛ والتقنيات المالية المبتكرة في حد ذاتها (الحلول المالية المتقدمة عبر قنوات تقنية)، يمكننا توقع نمو أسرع للفئة الثالثة على حساب الأولى نظراً لشروط المنافسة المحلية بين البنوك والمؤسسات المالية، والتي تفرض عليها تبني الحلول المبتكرة خاصة في مجال الدفع والتحويل.

نظام مالي شامل يقدم جميع أفراد المجتمع على أفضل وجه، بما في ذلك المحرومين، للوصول إلى خدمات مالية أساسية عالية الجودة بأسعار معقولة واستعدادها لتلبية احتياجاتهم نحو الاقتصاد المشترك

النتائج المرجوة للمحرومين ماليًا ومصرفيًا

سهولة الوصول

الاستجابة المالية

الاستخدام المتسارع

العمالة المالية

استراتيجيات واسعة

جذبة التكلفة

منتجات وخدمات مبتكرة

قنوات مبتكرة

التعاون مع المنظمات غير الحكومية

إيجاد بناة الفجوات

تحسين الثقافة المالية

إيجاد التمويل الأصغر

إيجاد منتج الإيجار الصغير

استحداث التأمين التكافلي

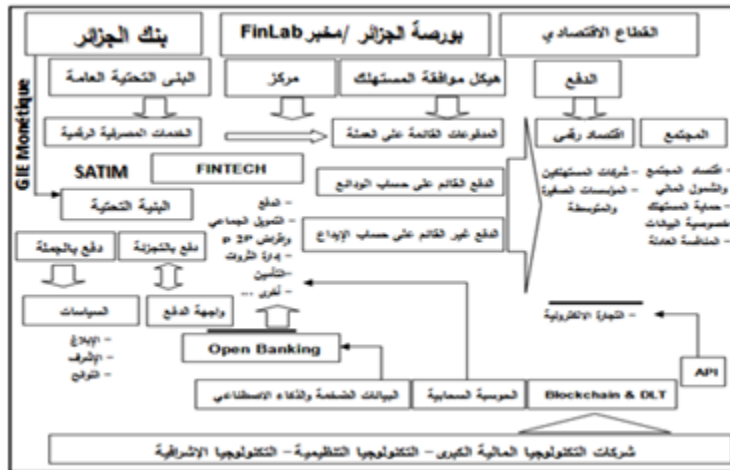
الاستفادة من قنوات الابتكار القائمة على التكنولوجيا المالية

تنظيم برامج تدريبية متعلقة في التمويل المالي

وضع إطار لقياس ومؤشر التمويل المالي

129

- الشكل رقم (11): نموذج لتبني إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي القائم على التكنولوجيا المالية مستمد من التجربة الأندونيسية



إن الرؤية المقترحة التي تعزز آفاق اعتماد التكنولوجيا المالية للتوجه نحو الاقتصاد والتمويل الرقمي، قائمة في البداية على صياغة مخطط لنظام الدفع الرقمي للاستفادة مما هو متوفر وما تقدمه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، مع التوجه الكامل نحو بناء اقتصاد رقمي ونظام بيئي مالي سليم، وهي التوجهات السياسية التي تصبو الحكومة الجزائرية لتطبيقها على المدى الطويل، بمهدف تعزيز التكامل الاقتصاد الرقمي الوطني والتمويل وضمان التجسيد السليم لقرارات بنك الجزائر في تداول الأموال والسياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة من المعاملات المالية الرسمية.

يمكن أن يتجه هذا المخطط نحو بناء اقتصاد رقمي يدعم التمكين الاقتصادي للمجتمع ويضمن الوصول المفتوح إلى البيانات الرقمية في إطار توفر الحماية المالية للمستهلك لتعزيز توجهات الدولة الجزائرية نحو الرقمنة، وذلك من خلال إدارة واستخدام بيانات الدفع الرقمية لتحقيق مجموعة من الأهداف حددت فيما يلي:

- **دمج الاقتصاد الرقمي والتمويل البديل:** من خلال البنية التحتية لنظم الدفع لضمان العملية السلسة للنقد وتداول الأموال غير النقدية للجمهور بشكل شامل، وبالتالي جعل نظام الدفع بنية تحتية تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي (سريع وآمن وبأسعار معقولة)؛

- **ضمان تدفق الأموال والسلع:** بطريقة منظمة وموحدة ومتكاملة من البداية إلى النهاية عن طريق بناء البنية التحتية العامة للمدفوعات والبيانات لتوفير الاتصال لجميع الوكلاء الاقتصاديين، بدءًا من المستهلكين الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى المؤسسات الكبيرة، من خلال المنصات الرقمية؛

- **تعزيز المناخ التنظيمي للنمو الاقتصادي والتمويل الرقمي:** وذلك من خلال توفير إمكانية الوصول إلى البيانات، والتواصل بين الأطراف في نظام بيئي رقمي سليم؛

ولتحقيق الأهداف المذكورة؛ فقد يجب تجسيد عمل مخبر التكنولوجيا المالية DZ FinLab كمركز يربط بين مختلف الأطراف الفاعلة من بنوك ومؤسسات مالية وحتى رواد الأعمال والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في الجزائر.

3- الجهود المشجعة للنهوض بشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر:

من بين أبرز العوامل المشجعة للنهوض بشركات التكنولوجيا المالية في الجزائر نذكر:

- **العمل على تأهيل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر:**

إن تبني شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر مرتبط بدرجة كبيرة بمدى تجسيد برنامج الحكومة المسطر للارتقاء بالشركات الناشئة في شتى المجالات. ظهر هذا الاهتمام من خلال سن مجموعة من القوانين ورفع مستويات الاهتمام بالبيئة الحاضنة للشركات الناشئة، ومن بين أهم هذه التوجهات نذكر:

- **الاهتمام بإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر:**

- إحداث صندوق استثمار موجه للمؤسسات الناشئة تم إنشاؤه بمساهمة البنوك العمومية التي قامت بتحرير 600 مليون دينار بعنوان سنة 2020. وكذا مؤسسة تسيير هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة "المسرّعات والحاضنات" ويُدعى هذا الصندوق "ألجريا فانتور "

«Algeria Venture»؛

- عدّة تدابير جبائية وشبه جبائية من أجل تشجيع المؤسسات الناشئة (إلغاء بعض القواعد الاحترازية لشركات رأس المال الاستثماري)،

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) والضرية على أرباح الشركات (IBS) لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة مع سنة إضافية في حالة التجديد؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) وتطبيق نسبة 4% من حقوق الجمارك على التجهيزات، الرسم على النشاط المهني (TAP) والضرية على أرباح الشركات (IBS) والرسم على الدخل الشامل (IRG) لمدة سنتين؛

- مراجعة قائمة حساب التخصيص الخاص رقم 302 - 150 "صندوق دعم وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة" قصد تكييفه مع احتياجات التمويل المعبر عنها في مرحلة التمويل الأولي،

- إعداد النصوص القانونية التي تسمح للباحثين بإنشاء مؤسسات ناشئة و/أو مؤسسات تابعة للوسط الأكاديمي مقابل تقديم خدمات مشتركة كالحاضنات ومخابر التصنيع، التي ينبغي أن يضاعف عددها،

- الاهتمام بالبيئة الحاضنة للشركات الناشئة في الجزائر:

انطلاقاً من الإجراءات والقوانين التي وضعت من قبل الحكومة الجزائرية والتي تدعم إنشاء المؤسسات الناشئة، أصبح توفير بيئة حاضنة لهذه المؤسسات أمراً ضرورياً حيث عملت الحكومة على إدخال:

- برنامج التسريع المكتمل: تم إدراج عدة شركات لتمويل التكوين لفائدة المؤسسات الناشئة (لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) ومعهد التكوين البنكي (IFB) والبنك العالمي والشركة المالية الدولية (SFI) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)

وأول موقع للمسرعات في حضيرة الرياح الكبرى بالجزائر تم إنجازه بنسبة 90% وثلاث مواقع أخرى هي قيد الدراسة،

- تنظيم ندوات مع الشركات الناشئة والحاضنات: تم إطلاق أول ندوة وطنية للمؤسسات الناشئة (Algeria Disrupt) وتنظيم زيارة للولايات: وقامت الوزارة الأولى بدعم المبادرات والمساهمات والبرامج المرافقة.

- ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج: ويتعلق الأمر ب: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التأطير والعمل التشاركي. (10)

- العمل على تحقيق الأمن السبراني "cyberparcs": من خلال تأهيل الخطائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع نشاط (المالي والمصرفي، الاتصالات، المحاور التكنولوجية...). (11)

خاتمة:

الخلاصة التي يمكن الخروج بها عن واقع الشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية 0.1 في الجزائر قد يرجع إلى فترة تبني أدوات ووسائل الصيرفة الالكترونية كموجة أولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية، وأن عمر هذا الواقع 24 سنة - إذا أرحنا لبدائته بإنشاء مؤسسة ساتيم- وبناءً عليه فإن عمليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لا تتناسب مع قاعدتها، مما يستلزم بذل المزيد من الجهد في مجال التوعية والتثقيف المالي ودعم ثقة العملاء في التعامل بمثل هذه الأدوات، خاصة في غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري التي تظهر في ضعف الإقبال على استخدام البطاقات المصرفية وخدمات الصراف الآلي وأجهزة طرفيات البيع، وتعامله كثيراً بالنقد العادية والشيك في تسوية معاملاته مباشرة مع الموظف المصرفي وهذا يعود إلى نقص الحملات الترويجية المخصصة للدفع النقدي الالكتروني، ومع ذلك فإن الاتجاهات العامة للأرقام المعروضة أنفاً تشير باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية، رغم تواضع النتائج المحققة. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرض أبرزها فيما يلي:

- يُعد الشمول المالي المدفوع بابتكارات التكنولوجيا المالية من بين أهم التوجهات العالمية لتعزيز إمكانية وصول واستخدام الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية والمصرفية الرقمية عن طريق مجموعة من الخدمات الرقمية التي تعمل على تحقيق الملاءة المكانية والزمنية للفئات ذوي الدخل المحدود والمستبعدين من المعاملات المصرفية الرسمية؛
- التوزيع غير المنتظم للفروع البنكية على مستوى التراب الجزائري إذ تتركز أغلبها في شمال وغرب الجزائر خصوصاً في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية (القرى والدواشر)، مع هيمنة شبه مطلقة لفروع البنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة والمؤسسات المالية؛ وعلى الرغم من هذه الهيمنة نجد أن فروع الوكالات البريدية تتجاوز فروع البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والأكثر من ذلك نجد أن الوكالات البريدية تتواجد بكثرة في المناطق الريفية مقارنة بالفروع البنكية؛
- تزايد عدد المتعاملين الماليين الجزائريين بمختلف فئاتهم الذين يفضلون فتح حسابات جارية على مستوى الوكالات البريدية مقارنة بعدد الأفراد والمؤسسات الذين يفضلون فتح حسابات مصرفية بالدينار على مستوى البنوك الجزائرية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب

- حددت أبرزها من قبل البنك الدولي في: نقص الوثائق الضرورية، وعدم الثقة في المؤسسات المصرفية. كما سجلت فجوة بين الجنسين في ما يخص ملكية الحسابات المصرفية، كانت فيها عدد الحسابات المصرفية لدى الذكور أكبر من الإناث.
- في ما يخص عمليات الادخار والاقتراض فقد سجلت عدد محتشما جدا من الأفراد والمؤسسات الذين يدخرون أموالهم في البنوك لم ترقى مستوى التطلعات نتيجة انعدام الثقة في البنوك والمؤسسات المالية واكتناز الأفراد لمدخراتهم في منازلهم، مع انعدام البدائل التمويلية المستحدثة لعمليات الإقراض للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من معظم القروض في القطاعات العمومية.
 - عرفت المؤسسات الرئيسية للشمول المالي الرقمي التي تعمل على تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية تطورا مستمرا طيلة فترة الدراسة خاصة خلال جائحة كورونا -الصرافات الآلية وطرفيات البيع، وبطاقات الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الانترنت- غير أنها تبقى محتشمة ولا تغطي إمكانية وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية؛
 - وجود فجوة واضحة بين عنصري الفئة الواحدة في مختلف المؤسسات الرئيسية والرقمية هذا ما يؤكد أن مساهمة القطاع المصرفي الجزائري للتوجه نحو تعزيز الشمول المالي تبقى ضعيفة، انطلاقا من محدودية مستويات الوساطة البنكية المقدمة وعدم ارتقائها لمستجدات التكنولوجيا المالية المستحدثة مع ظهور جهود متواضعة تترجم الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية للتوجه نحو اعتماد المؤسسات الناشئة. من خلال تقييم درجة الشمول المالي الرقمي المدفوع بالموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري ومحدودية مستويات الشمول المالي الرقمي لدى الأفراد والمؤسسات، قمنا باقتراح اتجاهين رئيسيين في هذه الدراسة لتعزيز الشمول المالي الرقمي المدفوع بالتكنولوجيا المالية:

- **الاتجاه الأول:** اقتراح إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي وهي الإستراتيجية المستمدة من التجربة الأندونيسية لتعزيز الشمول المالي والتي تتناسب مع البيئة المصرفية الجزائرية الخاصة، التي تغيب عنها إستراتيجية وطنية شاملة واضحة المعالم فيما يخص تعزيز الشمول المالي؛

- **الاتجاه الثاني:** ضرورة العمل على وضع اللبنة الأولى إرساء نظام بيئي للتكنولوجيا المالية التي أقرها الاتحاد الدولي، مع ضرورة تعزيز دور مخبر Dz Finlab في بناء الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في القطاع المصرفي.

التوصيات:

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكن أن نقترح مجموعة من التوصيات التي تنص في مجملها على ضرورة تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية المستحدثة في القطاعات المصرفية الأساسية:

- العمل على تحديد إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال تحديد الأهداف والغايات الأساسية للنهوض بالقطاع المصرفي الذي يعزز إمكانية وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية والمصرفية؛
- بناءً على القدرات والإمكانات المتوفرة في البيئة المصرفية الجزائرية يمكن تعزيزها عن طريق عقد دورات تدريبية للمطورين الذين يطورون التطبيقات المصرفية، وتنقيف فئات المجتمع مالياً من خلال المعارض والإعلانات، وتعزيز خدمات المشورة الآلية عبر شبكة الأنترنت؛
- ضرورة توفير بيئة رقابية تجريبية لابتكارات التكنولوجيا المالية بهدف توفير بيئة حاضنة لكل ما هو جديد ويخدم العمل المصرفي الرقمي، مع الاستفادة من كل العوامل المشجعة على ذلك على سبيل المثال لا الحصر عدد المشتركين في الهواتف المحمولة، لتقلص خدمات مالية رقمية عبر الهاتف المحمول؛

- ضرورة الاستفادة من الوكالات البريدية المتواجدة في الجزائر لإرساء مشروع بنك بريد والاستفادة من البنية التحتية والرقمية المتواجدة في هذه البيئة المالية لتفعيلها مصرفياً؛ مع زيادة العمل على الرفع من عدد الفروع الرقمية في المناطق الريفية وفي جنوب البلاد عن طريق حافلات متنقلة تقدم خدمات جلييلة للأفراد والمؤسسات في تلك المناطق.

الهوامش:

¹ Ahmd, n,w , Bahri n, f & Rirain (2017): The Impact of Digital Finance on Financial, p303.

² Peterson K.Ozil, (2018): Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa _Istanbul, vol 18, N°04, p 331.

³ World bank, (2020): Digital Financial Inclusion, <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion>

⁴ Timothy, Lyman, (2015): Digital Financial Inclusion: Implications for Customers, Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies, CGAP, p 01. Online: <https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Brief-Digital-Financial-Inclusion-Feb->

⁵ Global Partnership on Financial Inclusion, (2016): paper entitled Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion The Evolving Landscapem, (GPII), p45. Online: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/GPFI_WhitePaper_Mar2016.pdf

* علي عبودي نعمة الجبوري، (2018): التسويق المصرفي إدارة استراتيجيات خطط، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان الأردن، ص 138.

** Bank of Alegria, (2023): Nombre d'agences par wilaya, online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/>

Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2021): Rapport sur le développement des Indicateurs des services postaux, Algérienne, p02. Online: <https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2021/11/Rapport-indicateurs-postaux-premier-semestre-2021.pdf>

*** Bank Alegria, (2022): Nombre d'agences par wilaya, online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>

**** Bank of Algeria, (2023): Nombre de comptes actifs, online:

<https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>

Bank of Algeria, (2021): rapport annuel, Algeria, p 54. Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>

Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2023): compte ccp, online: <https://www.mpt.gov.dz/ccp>

⁶ سنة 2021: تم الاعتماد على مؤشر GLOBAL FINDEX نسبة السكان البالغين أكثر من 15 عاما الذين يتكون حسابات مالية ومصرفية (حساب بالعملة الصعبة + حساب بالدينار) حسب الجنس.

***** الديوان الوطني للإحصائيات، (2016): الجزائر بالأرقام، ONS، ص56.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2016_ed_2017ar.pdf

***** The Global Findex Database 2014, 2017, <https://globalfindex.worldbank.org/>

The Global Findex Database 2021, Online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>:The world bank, (2022)

***** Bank of Algeria, (2023): Nombre de déposants, online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/>

⁷ سنة 2021: تم الاعتماد على مؤشر GLOBAL FINDEX نسبة السكان البالغين أكثر من 15 عاما الذين يدرجون أموالهم في المؤسسات المصرفية حسب فئات المجتمع.

⁸ سنة 2021: تم الاعتماد على مؤشر GLOBAL FINDEX نسبة السكان البالغين أكثر من 15 عاما الذين يدرجون أموالهم في المؤسسات المصرفية حسب فئات المجتمع.

***** Bank of Algeria, (2023): Nombre demprunteurs, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/>

***** Bank Alegria, (2022): Nombre de DAB et GAB, Online: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/>

***** GIE Monétique, (2022): paiement-sur-tpe, Online:

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

***** GIE Monétique, (2022): paiement-sur-atm, Online:

<https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>

***** GIE Monétique, (2023): paiement-sur-internet, online

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

***** التقارير السنوية لبنك الجزائر، (2018، 2019، 2020، 2021): التطور والاقتصاد النقدي.

⁹ عماني لمياء، ربيعة بن زيد، متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق والتحديات، يوم 28 سبتمبر 2022، جامعة باجي مختار عنابة، ص 11.

***** MDEC, (2020): Driving Financial Inclusion through Islamic Fintech, Report produced by Islamic Finance News for Malaysia Digital Economy Corporation, P17. (بتصرف) Online:

<https://mdec.my/wp-content/uploads/MDEC-Islamic-Fintech-Dialogue-Report-2020.pdf>

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، الوزارة الأولى، 2021، ص 27.

¹¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، الوزارة الأولى، ص 34.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- التقارير السنوية لبنك الجزائر، (2018، 2019، 2020، 2021): التطور والاقتصاد النقدي.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2021، الوزارة الأولى.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، الوزارة الأولى.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، (2016): الجزائر بالأرقام، ONS، ص 56. https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2016_ed_2017ar.pdf

5- علي عبودي نعمة الجبوري، التسويق المصرفي إدارة استراتيجيات خطط، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2018.

6- عماني لمياء، ربيعة بن زيد، متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق والتحديات، 28 سبتمبر 2022، جامعة باجي مختار عنابة.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Ahmd, n, w , Bahri n, f & Rirain (2017): The Impact of Digital Finance on Financial, p303.

2- Bank Alegria, (2022): Nombre d'agences par wilaya, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya>

3- Bank Alegria, (2022): Nombre de DAB et GAB, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/>

4- Bank of Alegria, (2023): Nombre d'agences par wilaya, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/>

5- Bank of Algeria, (2021): Rapport annuel, Algeria, p 54. Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>

6- Bank of Algeria, (2023): Nombre de comptes actifs, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>

7- Bank of Algeria, (2023): Nombre de déposants, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/>

8- Bank of Algeria, (2023): Nombre demprunteurs, Online : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-emprunteurs/>

9- GIE Monetique, (2022): paiement-sur-atm, Online : <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/>

10- GIE Monetique, (2022): paiement-sur-tpe, Online :

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

11- GIE Monetique, (2023): paiement-sur-internet, Online : <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

12- Global Partnership on Financial Inclusion, (2016): paper entitled Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion The Evolving Landscapem, (GPII), p45. Online: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/GPFI_WhitePaper_Mar2016.pdf
<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>
<https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>

13- In Lee, Yong Jae Shin, (2017): Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges, Kelley School of Business, Indian university, BUSHOR-1424.

14- MDEC, (2020): Driving Financial Inclusion through Islamic Fintech, Report produced by Islamic Finance News for Malaysia Digital Economy Corporation, Online: <https://mdec.my/wp-content/uploads/MDEC-Islamic-Fintech-Dialogue-Report-2020.pdf>

15- Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2021): Rapport sur le développement des Indicateurs des services postaux, Algérienne. Online: <https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2021/11/Rapport-indicateurs-postaux-premier-semestre-2021.pdf>

- 16- Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2023): compte ccp, online: <https://www.mpt.gov.dz/ccp>
- 17- Peterson K.Ozil, (2018): Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul, vol 18, N°04.
- 18- The world bank, (2014, 2017) The Global Findex Database, <https://globalfindex.worldbank.org/>
- 19- The world bank, (2022): The Global Findex Database 2021, online: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>
- 20- Timothy, Lyman, (2015): Digital Financial Inclusion: Implications for Customers, Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies, CGAP. Online: <https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Brief-Digital-Financial->
- 21- World bank, (2020): Digital Financial Inclusion, <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion>
- 22- Xiaoming Zhu and others, Business Trends in the Digital Era: Evolution of Theories and Applications, (Springer Singapore, 2016).